

AL-SALAM

(THE PEACE)

Editor: Dr. N. MALLOUL

SUBSCRIPTION

In Jerusalem P.P. 100
In Palestine & Abroad „ 125

Syrian Office: Georges Picot St. Beyruth

Money orders payable to the Publisher

JERUSALEM (Palestine).

Telegr. AL-SALAM Jerusalem

السلام

جريدة حرة؛ تصدر مرتين في الاسبوع

صاحب الجريدة ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول

نشر في

نشر في

١٢٥ غرشا في سائر انحاء فلسطين والخارج

مكتب توكيل الجريدة في سوريا: بشارع جورج يكو - بيروت

لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت مضمونة بأعضاء صاحب الجريدة والمسلم

العنوان التلفزيوني: «السلام» القدس

١٧ شعبان ١٣٤٩

١٧ طيب ١٩٩١

القدس ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٣١

خواطر الاسبوع

العام

نقطعت اوصال عام

١٩٣٠؛ فاخذ بعضهم يلخص ما وقع فيه من الحوادث، ويستخرج مانتج عنها من القوائد للعرب في فلسطين لانه مما لاشك فيه بان السنة الفائتة قد حملت في احداثها امورا عظيمة ذات اهمية وشأن، لان العرب قد نالوا في اثائها مطالب مهمة في الظاهر، على انه من الواجب ان لا نخدع انفسنا بانفسنا، فانه مهما تكن النصوص السياسية؛ فان مسألة فلسطين السياسية الاقتصادية لم تترجح من مكانها قيد شعرة، فان في تقارير شو وسيمسون وستريكلاند وجونسون - كروسي نقاط مهمة تعود بالفائدة على البلاد اذا اخرجت الى حيز الفعل بينا انها التقارير، تتضمن اشيا كثيرة جداً من شأنها تخدير حركة رقي البلاد، وانا نرى الآن لسوء الحظ باننا قد بدأنا نشعر بتأثير تلك النقاط السيئة دون تبشير المشروعات المفيدة المحكي عنها.

وما يدل على ان توالي تقلب السياسة ومبلغ صحة القول بان في وسع السياسة ايقاع البلاد في الحيرة والالتباس دون ان تستطيع اصلاح فلسطين امام ازمة في استهلاك عام في الازمة الحالية جميع

يدرك منذ الآن بان عام ١٩٣١ سيكون محقوقا بالازمات الاقتصادية التي تشد الخناق على عامة الشعب بنوع خاص على انه توجد سبيل لاثاق لها لاضعاف وطأتها، الا وهي عمل اقتصادي مشترك بين العرب واليهود. فن كان همه في الحقيقة ليس الحصول على انتصارات، سياسية على الورق بل مصلحة البلاد واهلها فليس لديه الا ان يسلك هذا السبيل.

مثلون معينون

نشرت احدى الصحف - ويلوج لنا بانها - فلسطين - المعروفة بتطرفها - رسالة وردتها من جنين الاسبوع الماضي يشير فيها كاتبها الى الخطر المدام المقرون بالاستعدادات القائمة على قدم وساق للانتخابات للجلس التشريعي والمطاحن الحزبية والعائلية التي تنشأ عنها المشاكل العظيمة بين القرى المختلفة وبين الفلاحين الذين احدث كواهلهم المصائب والويلات. ويقترح الكاتب ضرورة منع وقوع هذه المشاكل والمطاحن وخير سبيل الى ذلك ان يكون اعضاء المجلس التشريعي معينين من قبل الحكومة، لانه المنتخبين من الاهلين.

ان هذه ليست باول مرة نسمع فيها بان ذوي المكاة من العرب يريدون ان يكون اعضاء المجلس التشريعي العتيد معينين وليس منتخبين. وسبب هذا واضح، فلا حاجة للتسليم بخشية مدبري سياسة جريدة «فلسطين» من التطاحن والتنازع، لان امورا في سفسة كثيرة اعظم هؤلاء من ان ياتوا لارتد هؤلاء الساسة على راسهم رأوا وجوب الالتجاء الى هناك امراً واحداً يريد هنا باختصار، وهو ان تنفيذية وصحفها يزعمون انهم في سبيل الاستقلال، يقولوا امر مستقبلهم

بانفسهم، ويريدون ان يسنوا تشريع البلاد ويضعوا قواعد ادارتها بانفسهم وبواسطة منتخبهم ولكنهم ما كادوا يتهايمسون بشأن مجلس تشريعي يولف من منتخب الشعب حتى اسرع اكثر هؤلاء الساسة، الى التصريح بانهم يفضلون عدم اجراء انتخابات؛ بل تعيين الممثلين تعيينا بواسطة الحكومة وهذا ما يدعونه باسم «رئاسة جميلة وهي: ديمقراطية واستقلال وتمثيل انتخابي الخ...»

يجب ان يعلم

نشرت جريدة «الحياة» منذ ايام مقالة بقلم موظف عربي في حكومة فلسطين وجهت اليه اسئلة كثيرة تتعلق باليهود فاجاب عليها جميعاً: «لا اعلم» ولقد دهشنا لدى مطالعنا تلك الاسئلة؛ لانه من الواجب على كل موظف متتور الاحاطة بشئون البلاد والحكومة لكي يستطيع الاجابة على اسئلة بسيطة كهذه.

فقد سأل محرر «الحياة» دائرة المالية: ما هو نصيب اليهود في الضرائب؟ فكان جواب ذلك الموظف العربي: «لا اعلم» على انه كان يعلم لو اراد ذلك. وهو لو علم بان معظم ايرادات الحكومة من صندوق الجمارك، ورسوم تسجيل الاراضي (الطابو) الخ... لمعلم بسهولة تامة بان نصيب اليهود فيها كبير جداً.

وليس من الصعب ايضاً معرفة نصيب اليهود في ايرادات السكك الحديدية، لانه يكفي لذلك معرفة عدد التذاكر التي تصرف في المحطات اليهودية مثل تل ابيب وزخون يعقوب والخضيرة ورحوبوت وغيرها وكذلك ايضاً كميات البضائع التي تشحن من تلك المحطات والها...

اما بشأن المعارف فان ذلك الموظف يعلم بان اعانة الحكومة للمدارس اليهودية ما هو الا جزءاً من سبعة ١/٧ من ميزانية تلك المدارس وجزءاً من خمسة ١/٥ تقريباً من ميزانية معارف الحكومة نفسها؛ وان عدد كبار الموظفين في ادارة المعارف قليل جداً؛ لا نظره يتجاوز ٢ - ٢ موظفين يشتغلون في المدارس اليهودية التي تتناول اعانة الحكومة وتوجد تحت مراقبتها.

وما يقال عن الدوائر المتقدمة؛ يقال ايضاً عن دائرة الاشغال العامة والبريد؛ حيث من السهل الاطلاع على قائمة اسماء الموظفين، حيث يتضح منها بان معظم موظفيها من المسيحيين يليهم المسلمون ثم اليهود.

وما يلتفت الانظار في مقالة ذلك الكاتب مسألة تعطيل عدد من مكاتب البريد بعد ظهر ايام السبت وغاية الكاتب من ذلك اقناع القراء بان الحكومة تحترم يوم عطلة اليهود دون الجمعة وهو يوم عطلة المسلمين على انه من المعلوم ان اليهود يعطلون ابتداء من مساء الجمعة وليس من الساعة ٣ بعد ظهر السبت. ويعلم الجميع ايضاً بان عادة تعطيل مكاتب البريد وسائر الدوائر بعد ظهر السبت عادة انكليزية بل اوربية عامة. والغاية من ذلك منح الموظفين عطلة نصف يوم علاوة على عطلة يوم الاحد.

انه كان في وسع مكاتب «الحياة» تلقي اجوبة كهذه من موظف عربي لو اراد الوقوف على الحقيقة باخلاص ولم يكن مقصده مجرد نشر الدعاية ضد اليهود التي لا مسحة عليها من الصحة.

نذير سؤ

ان ما اشيع مؤخراً بان احد موظفي حكومة شرقي الاردن جرد الذين في منطقة سلطته من الناس الى ان يبيع معظمهم بناته لقا درهيمات تمكنهم من تسديد ما عليهم، لهو خير عظة يتعظ بها زعمائنا وافراد الشعب منا لان ذلك الموظف يشتغل في حكومة عربية ذات مجلس نيابي عربي؛ وحزب معارض عربي وموظفين من العرب.

ان هذه الحادثة تدل على انه لا عبرة بالمظاهر السياسية فان مدينة البلاد لا تظهر من خلال شكل الحكومة ولا من المجالس النيابية ولا من الدوائر والجمعيات السياسية؛ بل من حالة عامة البلاد وعوائدها وطرق حياتها حيث يحتمل ان يجري ما جرى للفلاحين الذين اضطروا الى بيع بناتهم؛ ومن الواجب على زعماء ذلك الشعب عدم التشديق بالكلام الفارغ؛ والتناقص في مسألة الحكومات النيابية وبذل جهودهم في الحصول على الالقاب العالية وتصدر المجالس بل بالاعمال المبرورة الحققة في سبيل تعليم الشعب واصلاح احواله الاصلاح الحقيقي؛ التي نحول دون وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة.

(سرقة في كنيسة المهد)

ابلق الاب واهان ليفورن رئيس دير الارمن في بيت لحم مركز البوليس مساء يوم الاثنين الجاري بسرقة احد الكتب المقدسة من كنيسة المهد

(مصائب السيارات)

دهست سيارة «تاكسي» رجلاً مجهولاً في القدس فقضت عليه لساعته وقد اعتقل السائق

استبعاد الفلاح ومنع بيع الاراضي

بقلم الاختصاصي صاحب الامضاء

(١)

كان منع بيع الاراضي احد المطالب السياسية التي طلبها زعماء العرب منذ اضطرابات عام ١٩٢٩ فلما قدم السر سيمسون للبحث في الشؤون الاقتصادية ، اذيعت الاشاعات بأنه سوف تصدر قوانين بمنع بيع الاراضي لليهود وما صدر تقريره المنتظر حتى رأينا ان من نتائجه وجوب سن قانون يضع حداً لاصحاب العقارات العرب في بيع الاراضي . فلنبحث الآن فيما اذا كان هذا الطلب يتجاوز السياسة التي يتذرع الزعماء العرب لاستئالة العامة من العرب ؛ ولاسيما القرويين منهم ولتر ما اذا كانت مصالح الاهلين الحقيقية تتطلب ذلك ؛ ثم ننظر الى ما عسى ينشأ من هذا المنع من النتائج

ان ضعف حالة الفلاح الفلسطيني يجعله مرتبطاً ارتباطاً تاماً بالافندي وبالتجاري في المدن من الوجهة الاقتصادية ؛ لانه مضطر الى الاستدانة منهم عاماً بعد عام . وهكذا فان الديون الكثيرة تثقل عاتق طبقة الفلاحين ويهددها بخطر داهم ، واول من يصاب منهم صغار الفلاحين طبعاً ؛ لانه يخسر ارضه التي تنتقل بحكم الطبع والضرورة الى المرابين سداداً لما لهم عليه من ومسألة حماية مصالح اصحاب المقاطعات الصغيرة آخذة دوراً مهماً في فلسطين ؛ لان الافندي يضعون ايديهم بصورة منتظمة تدريجية على اراضي الفلاحين وهم لا يلبثون ان يبيعوها باثمان عالية . ولهذا فان حل هذه المسألة من اصعب المسائل الاقتصادية في فلسطين التي تتطلب الحل العاجل .

ان الفلاح الفلسطيني مثقل بالديون ؛ ومن اصعب الامور الوقوف على مبلغ تلك الديون شأن سائر اقتصاديات فلسطين . على انه بالرغم من عدم امكان الوقوف على مبالغ ديون الفلاح العربي ؛ فان في الوسع معرفة قيمتها بمجرد الوقوف على شروط الاقراض ونفوذ المرابين في القرية العربية . فان من المعلوم ان التقديرات في فلسطين والفائض يكون عادة بين ٢٠ و ٤٠ في المئة وقد يفوق ذلك احياناً

حيث يبلغ السنين في المائة ونيفاً . والفلاح الذي يقع في شرك المرابي يستحيل عليه النجاة منه ؛ لانه يعجز عن ايفاء قيمة الفائض الفاحشة ، فضلاً عن الدين . وهكذا تزداد ديونه عاماً فعاماً بما يضاف اليها من الفائض وفائض الفائض . ومتى اصبح في عجز تام عن السداد قام الافندي المرابي وانتزع منه ما يملكه من العقار . وهذه الطريقة انتقلت مساحات كبيرة من الاراضي من فقراء الفلاحين الى الافندية والمرابين من اهالي المدن وهكذا اصبح اصحاب الاراضي من الفلاحين مستأجرين لهابعد ان كانوا اصحابها . وكثيراً ما يأتي منتزعوها تأجيرها اليهم ، فيذهب الفلاحون يضربون في اكناف البلاد يبحثون لهم عن مرتزق كعمال ؛ وعددهم يزداد عاماً فعاماً ؛ حتى اصبح اصحاب العقارات منهم اليوم يكاد ان يكون اندر من الكبريت الاحمر ...

ولما دارت الفلاح مثقلاً بالديون ؛ فانه ليس في وسعه رقية زراعته لما تتطلبه من النفقات التي لا قبل له بها . على انه لو توفرت لديه الاموال لذلك مرة ، فانه لن ينفقها في هذا السبيل ؛ مادام يعلم بان ارضه هذه لا بد ان تنزع من يده يوماً ، فتذهب جهوده وامواله ادراج الرياح وعليه ان يظل عبداً رقال للديون التي تثقل كاهله ، وللمرابين الذين لا يفتأون يضيقون عليه الخناق بكل ما لديهم من الوسائل ؛ لانه لا يتبقى لديه ما يقوم باوده بعد تسديد القسط المعين عليه من الدين ، وبعد ايفائه الضرائب الحكومية . وهكذا فان فقر الفلاح من ابرز عوامل تاخر الزراعة وانحطاطها في فلسطين وهذا تاخر يؤثر على اقتصاديات البلاد بحكم الطبع .

وطبقاً لما تقدم ؛ فان رقي اقتصاديات البلاد يتطلب الاهتمام بتحسين الفلاح من رتبة الديون . وتحريمه من شأنه زيادة المحصولات الزراعية . وهذا اول واجب على الحكومة عمله .

فما هي الوسائل التي تؤدي الى

تحسين حالة الفلاح بالرقي ؟ ان مقاومة الحكومة للمرابين لاستئصال شائقة الشر ، فان الكشريات من دول اوروبا كانت كثرها والمائيا والنمسا قد سنت القوانين ضد المرابين ولكنها ما لبست ان عادت بخفي حنين . لان للمرابين من ضروب الخداع والاحتيال ما يعجز القانون عن تناوله فظلوا في ضلالتهم يعمهون واذا كانت الحالة في اوروبا كذلك ، فبالاخرى في الشرق ان لا تفيد مثل هذه القوانين ؛ خذ ذلك الحكومة المصرية مثلاً ؛ فقد سنت قانوناً يقضي بان لا يتجاوز الفائض ٩ في المائة ؛ ومع ذلك فان الفلاح المصري لا يزال يتنحس تحت عبء الديون ؛ كذلك الامر في فلسطين ؛ فانه يوجد قانون يحدد الفائض ٩ في المائة منذ عام ١٨٨٧ وبالرغم من وجود هذا القانون ؛ وبالرغم من ان الدين الاسلامي يحرم الربا تحريماً كلياً ؛ فان المرابين يجدون من ضروب الاحتيال ما يخرجهم عن منطقة الحرام وينتقمون من عقوبة القانون وعليه لما كانت هذه القوانين عديمة الفائدة وجب ايجاد تشريع يحمي الفلاح من ضياع مورد رزقه ؛ وهو ارضه التي لا يجوز نزعها من يده باي وجه من الوجوه . فانه كما توجد القوانين التي تدافع عن اصحاب الصناعات بعدم بيع او ائيل الصناعات في المزداد العام سداداً لدين ، كذلك ايضاً يجب وضع قانون يحدد مساحة الارض التي لا يجوز بيعها ونزعها من يد الفلاح ، لان شأنها لديه شأن اوائل الصناعة لدى الصانع . وليس هذا فقط ، بل يجب ان يسن قانون آخر يقضي بعدم رهن الدار التي يسكنها الفلاح بنفسه والبهائم التي يشتغل عليها في ارضه وسائر الاوائل لزراعية الضرورية ، وبهذا الطريقة تحمي مصالح الفلاح ، ويحجم اصحاب الاوال عن الاقراض ، ماداموا يجدون في الفلاح ارضاً اكثر من المساحة القصوى التي يعينها القانون ضامناً لدينهم ؛ فلا يحجمون عن اقراضه ، فاذا قلنا ان اقل ما يكتفي الفلاح من الارض هو نصف فدان ، اي ٧٥ دونم تقريباً فان في التمويل لا يقرءون في اقراضه متى كان يمتلك اكثر من هذه المساحة وقانون النصف الفدان يحافظ على الفلاح من الفقر والحاجة من جهة ويعون مصالح التمويل من جهة اخرى .

اما ما ينشأ من هذا المقال في العدد القادم .

الدكتور ا . غرانوفسكي

بلاغ رسمي رقم ٢٤

ليكن معلوما لدى الجمهور

بانه قد وقعت حديثاً عدة اصابات

بالكوليرا من النوع الخبيث بين

الطيور الداجنة في قضائي باقا والرمله

لذلك ننصح الذين

يربون الطيور الداجنة ان ينحاشوا

وضع طيور غريبة مع طيورهم .

فبعد وقوع اصابات في هذا

المرض يجب اعلام اقرب طبيب

يطري بذلك وهو يوصي باتباع

التدابير المناسبة لمنع سريانه .

الاعلان

مدعى عليه

نمرة القضية ١٢٩٠ - ٢٠

محكمة صلح طبريا الحقوقية

الى المدعى عليه : خالد امين

الخالد من حيفا والآن مجهول

محل الإقامة

يقضي حضورك للمحكمة

المذكورة يوم الاثنين الواقع في ٩

شباط ١٩٢١ الساعة ٨ صباحاً للنظر

بالدعوى المقامة عليك من

منشى مزراحي من طبريا بطلب

ستة جنيهات ومائة وست

موجب سندن ؛ وان تخلف

الحضور تنظر دعواه بحكمك

يقبل اعتراضك الا اذا أثبت ان

كان لعذر معقول .

عن حاكم صلح طبريا

هرشل روفي

وبناء على ذلك ننصح الذين

يربون الطيور الداجنة ان ينحاشوا

وضع طيور غريبة مع طيورهم .

فبعد وقوع اصابات في هذا

المرض يجب اعلام اقرب طبيب

يطري بذلك وهو يوصي باتباع

التدابير المناسبة لمنع سريانه .

استعداداً لموسم الزراعة

ايها المزارعون والبستانيون!

أمنوا محصولاتكم واستزيدوها

بواسطة

سهمان ذرات الصودا شيلي

فان ذرات الصودا شيلي ، هي السداد الازوتي

على ١٥ ونصف في المائة ازوت . والازوت

مباشرة من جذور النبات دون اقل

ان اراضينا فقيرة جداً بالازوت

الصودا شيلي اذا كنتم تريدون

ان تأثير ترات الصودا

المحصول اضعافاً مضاعفة وت

يمكنكم الوقوف

خطاب السر هربرت صموئيل

في مجلس النواب البريطاني

اني لمرتاب فيما اذا كان خطاب رئيس الحكومة، أو خطاب وكيل وزارة المستعمرات، من شأنهما تهدئة خواطر أولئك الذين ظنوا ان من واجهم انتقاد الكتاب الأبيض. وحسناً فعل ممثلو الحكومة الحاضرة حيث عادوا فصادقوا على غايات الانتداب. اما من جهتي فاني أشك فيما كانت الاقوال التي سمعت هنا اليوم تغير الحالة التي نشأت قبل هذه المناقشة كثيراً. وبما يجب قبوله بالارتياح كون المجلس يقف وجهاً لوجه، بواسطة المناقشات التامة، امام المصاعب التي توجد دون شك في الحالة في فلسطين التي اضطرت الى العيش واياها يوماً خلال خمس سنوات. والمشكلة هي مضاعفة. وهي انشاء الوطن القومي اليهودي بشرط ان لا يعمل شيء بمس الحقوق المدنية والدينية لسائر اقسام الاهلين. وقد ذكر الفريقان في تصريح بلفور نفسه، وتكرر ذكرهما في صك الانتداب وصدقا من قبل جميع الحكومات البريطانية الواحدة تلو الاخرى. واني ارجو على القول بانه حتى لو لم ترد في صك الانتداب الحدود المتعلقة باقسام السكان الاخرى ومع ذلك كان من الضروري واللازم صيانة هذا الشرط في ادارة شؤون فلسطين. على انه لو اعترضتنا مسألة طرد ٦٠٠,٠٠٠ عربي من بيوتهم، قصد اخلاء مكان للوطن القومي اليهودي. ولو اعترضتنا مسألة استبعاد العرب سياسياً لاية امة اخرى. ولو اعترضتنا هنا مسألة نزع ملكية اماكنهم المقدسة من ايديهم ونقلها الى ايدي الغير — انه لو كان ذلك اكانت هذه سياسة خرقاً تاماً، وكان الشعب العربي يتبرم منها ويقاومها بعدل، على ان سياسة كهذه لم تخطر بالبال بتاتاً.

هذا وتوجد اربعة اسباب كانت تمنع تطبيق سياسة كهذه: فالسبب الاول — وكان وحده دافياً بوجه الإطلاق — كون سياسة كهذه ليست عادلة، وبكونها كذلك فهي مناقضة لمجمع المبادئ التي تركز عليها الامبراطورية البريطانية، ولم تكن لتضيق بتضييد الرأي العام والمجلس النيابي في هذه البلاد وتبعضيد اتحاد الامبراطورية (دومينيوم) ثانياً — كون من المستحيل تنفيذها، لان العرب شعب مقدم؛ ذو تقاليد مجيدة؛ ومتمارضوا سياسة كهذه فانهم يلاقون عطف العالم العربي وتعضيده، والعالم الاسلامي

قاطبة. ثالثاً — ان عصبة الامم، وهي لسان حال الرأي العام العالمي العظيم ما كانت تصدق سياسة مستبدة من هذا النوع. رابعاً — ان سياسة ضد العرب قاسية مثل هذه، كانت تلتطخ بالحركة اليهودية كلها؛ ووطن قومي يهودي مشرب بروح كهذه لا يستحق ان يوجد على الإطلاق. فلو وجد بعد جيل ان عرب فلسطين يكونون مستعبدين مثل الهيلوتيين (ارقاء) دون ان تقدم حالتهم الاقتصادية، ورفع مستوى التعليم والصحة، لكان ذلك مأساً بسمعة الشعب اليهودي كله الاديبة فقد تحمل اليهود انفسهم العسف والظلم مئات السنين، فلا يمكن ان يخطر بالبال انهم لم يتعلموا من هذا الاعتساف الا ايقاع الظلم بالغير؛ وان يوقعوا في الغير ذلك الاجحاف الذي ضاقوا به ذرعاً وسئموا في تاريخهم نفسه.

ولهذا قلت بانه حتى اذا لم يدخل شرط صيانة حقوق العرب ضمن وعد بلفور؛ ومع ذلك كان من الضروري ان الدولة العظمى المنتدبة تحافظ على هذا الشرط؛ والشعب اليهودي يعضدها في ذلك. فاني حيناً أنفذت الى فلسطين منذ عشر سنوات، فرضت على حكومة جلالتها واجب المحافظة على هذا الشرط كجزء لا يتجزأ من سياسة الوطن القومي اليهودي. واني اظن بانه يحق لي الاقتناع بانه لم يبرح ذهني ساعة واحدة. ولكن هل معنى هذا الشرط ان المشروع برمته اصبح ازاماً مستحيلاً وهل وجود ٦٠٠,٠٠٠ من السكان ابناً البلاد (كما كان عددهم حينئذ) معناه بانه ليس ثمة مكان للوطن القومي اليهودي وانه ليس في الوسع البتة انشائه؟. اني واثق بان في وسع فلسطين ان تعول في المستقبل القريب بالترقية الزراعية والصناعية الملائمة، عمرانا عدده مليوناً ناقص، وليس ثمة اي داع للارتياح بإمكانها اعادة ثلاثة ملايين نفس بعد جيل واحد. ان من الحرام اعتبار وجود السكان الحاليين سوراً متيعاً امام الجراة الروحية والعنصرية والقومية العظمى السارية بين ١٥ المليون اليهودي في العالم. امام تشوفهم في اعادة بناء وطنهم في البلاد التي اورثها باؤهم اسما خالداً، والتي تظللهم بعظمتها وتغعم نفوسهم غفراً.

انا نسمع بين آونة واخرى بان اليهود شعب مادي، طماع. ذلك لان الآخرين سدوا في وجوههم سبل

وايزمن، هذا الزعيم الفطن، واحد رجالات السياسة الممتازين وذوي الكفاءة في هذا العصر ارى ان هذه هي الاراء العامة التي يجب اعاترها جانب الاهتمام لدى اقدامنا على البحث في الامور العملية المتعلقة في مسائل الاراضي والصناعة والهجرة الى فلسطين. ان هذه هي قاعدة الكتب البيضاء والزرقاء التي تصدرها وسأبحث الآن في مسألة تقرير السرجون هوب سمبسون — ذلك الرجل النشط الذي لا يعرف الكلل وذو الحنكة الكبيرة والفكر الثاقب — فاني واثق بان الحكومة لم تستطع ايجاد باحث خير ائمة. وليس في وسع اي كان تقديم تقرير احسن منه. على اننا يجب ان نذكر بانه تقرير شخصي. وانه لم يجر تحقيقه طبقاً للخطة العادية التي تتبعها لجان التحقيق. مثل سماع شهود. وتقديم تصريحات اجرائية ومناقشة الشهود وما يحسن ذكره انه تحتم عليه عمل ذلك — لانه قضى في فلسطين على ما نذكر نحو شهرين فقط؛ تلك البلاد التي لم يزرها قط. وهي مفعمة بالمسائل واكثر المشاكل تعقيداً. واني اعتقد بان علينا امان النظر جيداً قبل اصدار المقررات السياسية ذات القيمة العظمى استناداً على تقرير رجل واحد والشخصي اثر تحقيق سريع لم يكن المحقق مخططاً في الاسراع فيه.

اني اوافق على الكثير من اقتراحات السرج. ه. سمبسون الاساسية؛ واعترف بانه لا يوجد اساس للقول بانه وجب او يجب على الحكومة الآن إيجاد المساحات الواسعة من اراضي الحكومة لاستعمار اليهود. ذلك ان الواقع على ما يقوله السرج. ه. سمبسون بانه لا توجد تقريباً اراض للحكومة؛ صالحة للزراعة وغالية من السكان. فانه حين وجودي في فلسطين قد استقبلت ذات يوم وفد يمثل جماعة من الشبان الفلسطينيين الذين خدموا في احد الجيوش اليهودية اثناء الحرب، لانه حيناً احتلت جيوش اللورد اللبي جنوبي فلسطين ألف جميع الشبان من الاهلين جيوشاً يهودية للمساعدة على فتح بقية البلاد. وقد طلب اولئك الشبان السكنى على الارض وتعميرها بقولهم ان لهم اصدقاء يوفرون لهم الوسائل اللازمة؛ وهم يريدون ارضاً تكون ملك الحكومة. فوافقت على أحقية مطالبهم وقلت: اختاروا لانفسكم اية مساحة من اراضي الحكومة الغير مأهولة قوهي لازل صالحة للفلاحة، فيكون

لكم فيها حق الافضلية. فذهبوا ثم عادوا بعد ان اختاروا مساحة من الارض بجوار الخليل لم تكن تفلح لقلة الماء على ما ذهبوا اليه. ولكنهم كانوا مقتنعين بان المياه سوف توجد؛ نظراً لوجود آثار عمران قديم في ذلك المكان؛ وعليه فقد سألو ما اذا كانت الحكومة ترغب في اتفاق مبلغ زهيد نسبياً لحفر بئر؛ نظراً لكون المساحة شاسعة. ففعلنا ذلك، ولكن المياه لم توجد. ثم سألو ما اذا كان يسمح لهم باستئناف الحفر اكثر عمقاً مما سبق حفره على نفقهم؛ وقد فعلوا ذلك ولكنهم لم يجدوا ماء؛ فأبطل المشروع برمته. فقلت لهم: «اجثوا عن اية مساحة اخرى من الارض فينفذ اقتراحى بعينه، فلم يسعهم عمل ذلك. هذا لان مساحات كهذه ليست موجودة؛ والقول بوجود مساحات كبيرة من الارض ليست مأهولة كان يمكن لليهود تعميرها — مغلوط من اوله. توجد مساحة كبيرة شمال شرقي فلسطين تدعى اراضي بيسان كانت موضع مناقشات كثيرة وهذه احدى المسائل التي كان يجب علي معالجتها حال مجيئي الى فلسطين. وقد كانت هذه الارض بصورة قانونية وعقيلة ملكاً للحكومة الا ان انزعاهم سلطان تركيا لخدمة كايلى؛ ان سكان تلك الجهة الذين تصرفوا بالاراضي المذكورة جيلاً بعد جيل قيل لهم بانهم اذا لم يسجلوا حق ملكيتهم الى تاريخ معين تعتبر الارض ملكاً للسلطان. فاني الاهلون تسجيل الارض لانهم لم يرغبوا في التورط بتفقات ومشاكل قضائية التي لم يدركوها البتة فاهملوا التسجيل خلال المدة المعينة. وهكذا أصبحت الارض تعتبر ملكاً للحكومة. على ان الاهلين ظلوا في المكان نفسه حيث ان نزع الارض من ايديهم كان مأساً بقواعد العدل بصورة شديدة. وقد عينت موظفاً بريطانياً لتبين الارض وتعيين المساحات التي يجب اعطائها لهم بالدقة. ويحتمل ان هذا الموظف كان اكثر سخاءً مما يجب لوانه اضطر طبعاً الى إبقاء احتياطي معين لزيادة عدد النفوس. ومهما يكن من الامر؛ فانه لم يكن في الامكان ايجاد قاض كبير لعمران آخر. فاذا ظهر في المستقبل بانه يمكن إسكان هناك

سكان اضافي من اليهود او العرب فانه بما لا شك فيه بانه يجوز اعادة النظر في الامر من جديد . وعلى كل حال فانه يوجد عدد من العرب يريد الانتقال من هناك الى مكان آخر بعد تناوله التعويض ؛ وقد فرحوا بذلك

ويسمح لي الآن بتقديم مثال آخر وهو يدل كيف يجري استثمار الارض، وكيف ان وضع يد العرب على الارض لا يجوز جعله مانعاً لا يمكن دفعه في جميع الظروف . ذلك ان في السهل الساحلي بين يافا وحيفا توجد مساحة كبيرة من الارض كلها مستنقعات وهو مستنقع لبارة . والمساحة كلها تبلغ مليون مربعين ؛ منها ميل واحد مستنقع . وقد كان هذا المحيط مركزاً للملاريا يبعث المرض الى كافة القرى المجاورة . وكان يقطن هناك ٢٠٠ - ٤٠٠ عربي لهم عدد من الجاموس ؛ وكانوا يزاوون الزراعة بصورة فطرية جداً . وكان جميع هؤلاء السكان مصابين بالحي . وقد منحت الحكومة التركية شركة ييكاميتياز قبل الحرب لتحسين هذه الارض . ولما طلب تنفيذ هذا الامتياز ، بدأت مناقشات عنيفة ، وقد انبثت من جميع الجهات ان هؤلاء العرب متوطنون وسط المستنقع ، وان اخراجهم من هناك امر ضروري ولكن لما كان ذلك مخالف لشروط الانتداب فلا يجوز زحزحتهم من ذلك المكان . وقد عرضت شركة ييكاميتياز مساحة ارض خير من هذا بجواره ولكن اتخذت اجراءات قضائية وصدرت تصريحات شديدة اللهجة بعدم طرد هؤلاء الناس باي وجه من الوجوه . ولكنهم قد وافقوا في النهاية على الانتقال ، فانتقلوا الى مساحة غير بعيدة ؛ وهم يعيشون سعداء في بيوت من الحجر متوفرة وسائل الراحة التي ابتوها لانفسهم بالمال الذي اخذوه من شركة ييكاميتياز ؛ ولم ينقص قطيعهم عدداً بل يحتمل انه ازداد ايضاً ، وكل ذلك المستنقع الممتد على مساحة ميل مربع قد حسن بواسطة التجفيف الذي يكلف مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية وسيكون في المستقبل مكاناً لسكنى طائفة كبيرة سعيدة ايضاً على ما اعتقد . هذه هي الوسيلة للقيام بالواجب ؛ وهذه الوسيلة

تجدر التذرع بدرجة كبيرة . وقد امتدح السرج . ه . سمبسون شركة ييكاميتياز الوجهتين معاً ؛ وهما انشاء الوطن القومي اليهودي دون المساس بحقوق السكان العرب الاساسية .

اني موافق السرج . ه . سمبسون في كون الفلاحين في فلسطين فقراء جداً . على ان هذه كانت حالة الفلاحين في كافة انحاء الامبراطورية العثمانية ؛ وطبقاً لما اشار اليه صديقي النائب عن سير كبروك (المستر امري) بان مصدر الازمة التي تضيق عليهم الخناق هذا العام ؛ هو هبوط اثمان المنتجات الزراعية الهائل الذي اصاب جميع انحاء العالم الذي لا علاقة له البتة بمسألة الوطن القومي اليهودي وسؤ حالهم الاقتصادية ناشئ بالاكثَر من الربا الفاحش لانهم مسلمون بايدي المرابين بدرجة كبيرة .

(كنوورثي - مرابون عرب ا .) نعم مرابين من ابناء جلدتهم وبما يوجب الأسف انه لم يكن في الوسع بعد انشاء مصرف زراعي لهم في فلسطين . فقد كان قبل الحرب مصرف صغير جداً توقف عن عمله خلال الحرب . اما بعد الحرب فقد اقنعت الادارة العسكرية المصرف الانكليزي المصري (انجلو اجيشيان بنك) اعطائها مبلغ كبير قصداً عطاءه قروضاً للزراعيين ليستطيعوا تجديد اعمالهم التي تهدمت من جراء الحرب . وبالرغم من اني حاولت بجميع الوسائل اقتناع البنك الانكليزي المصري بالاستمرار في مساعدته هذه ؛ ولكنه أبى فأعيد اليه المبلغ . فذهبت الى مصر واجتمعت بمديري مصرفين كبيرين للتسليف وقد عملاً كثيراً لمصلحة مصر ، فحاولت اقناعهم بالعمل في فلسطين ايضاً . فأنفذ احدهما مندوباً لدرس الاحوال الا ان تقريره لم يكن ايجابياً نظراً لعدم الثقة في حقوق تلك الاراضي ولاسباب اخرى ؛ ليس هنا مكان ايرادها وهكذا كان رايه سلبياً فرفض المصرف العمل . وبالرغم من اقتراحي على المصارف بسن قوانين خاصة لتسهيل اعمالهم ، فلا توجد خطة ملائمة من شأنها ايجاد قروض زراعية للفلاحين . واني اعتقد من صميم قوايدي ان في وسع الحكومة

التغلب على هذه المشكلة .

والسكن توجد عدة نقاط في تقرير السرجون . ه . سمبسون لست اوافقها عليها وهو يفسر الكثير من ملاحظاتي عن حالة السرج ابن عامر قبل عشر سنوات . وكنت مراراً بما لو شاهدته المرح عام ١٩٢٠ كشاهدته انا ، اي مساحة عظمى ملائي بالمستنقعات ، وهنا وهناك بقاع معبدة ، ومتنجات المساحة كلها ضئيلة جداً بالنسبة لما كان يجب ان تكون وقد تحول هذا المرح بعد ان اتفق فيه نحو مليون ليرة فلسطينية الى منطقة تدر الخيرات ، على ما وصفه اليوم صديقي الزميل المحترم جداً نائب كارناروون بوروس (لويد جورج)

ولقد اسفرت لسكون السرج . ه . سمبسون لم يذكر شرقي الاردن وقد اشار لي ذلك صديقي الزميل الاكف الذكر ويلوح لي بان الزميل المحترم نائب سباركبروك قد فعل ذلك ايضاً ، ومن المعلوم ان شرقي الاردن تحكمها حكومة عربية خاصة ، ويمكن اعتبارها مملكة عربية . على انه يقطنها الآن الكثيرون من الفلسطينيين ، وحركة الانتقال بين البلدين متواصلة دائماً . وقد اشار السرج . ه . سمبسون الى كون العرب يميلون الى الهجرة حيث ورد في الصحيفة ١٤٦ من تقريره ان العربي يميل كثيراً الى الهجرة الى اي مكان يستطيع الحصول فيه على عقار اكثر جودة او على عمل . وشرقي الاردن بلاد قليلة السكان جداً ؛ وهي في اشد الحاجة الى سكان اضافيين . فمن اللازم والحال هذه اعتبار هذه الحقائق حين نظر مجلس النواب في المسألة بمرئيتها . والسرج . ه . سمبسون حريص جداً في تقديره افرقة الصناعة في المستقبل ، ولعدد السكان التي تستطيع البلاد اعطائهم ويلوح لي بانه حريص اكثر مما يجب ومثل تل ابيب التي ذكر اسمها رئيس الحكومة مما يجب جد الاستغراب فلو كان السرج . ه . سمبسون قبل عشرين سنة في المكان القائمة عليه تل ابيب اليوم لراى محمراً وملياً ليس فيها بيت واحد عدا قطع صغيرة متفرقة مسقاة ماء ، تنمو فيها الدوالي . اما الان فانه يوجد هناك عمران يعادل عمران تشستر او يدفورده اي ٤٠,٠٠٠ من السكان ، ونيفاً و ١٥٠,٠٠٠ مملو وصنعاً . وكانت كل تلك المساحة تدفع ضريبة قدرها ٤٠ ليرة انكليزية ، او ما تدفعه اليوم من ضرائب الاراضي والدور فقط فهو ٣٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية . حيث لم يكن من شاهد البلاد على ما كانت عليه آنئذ

يستطيع التنبؤ بما ستكون عليه عام ١٩٣٠ هذا وتوجد الوسائل التي تمكن حيفاً من النمو العظيم ، فقد شرع في بناء مرفأ كبير هناك . ويحتمل ان سكة حديد وانايب نط العراق ينتهيان في حيفا ، ويلوح لي بانه يحتمل جداً ان حيفا وتل ابيب تتحولان بعد جيل واحد الى مدينتي تجارة وصناعة تعادلان اي مكان مركزي في الشرق الاوسط . فهل الساحل كله ، وصريج بن عامر برته سيتحولان الى روضة ، كما هي حال اقسام كبيرة في لبنان الآن ؛ بكثرة السكان والمدن والقرى المشددة بنظام جيل . ان السرج . ه . سمبسون ينتقد المستعمرات اليهودية الجديدة مع انه يقول بانه يرى انها تتوطد الاركان وتلاقى الجاح . على انه لو كان في فلسطين قبل عشرين سنة . لوجد المستعمرات القديمة في نفس الحالة التي فيها المستعمرات الجديدة اليوم تماماً . فقد كانت حينئذ في ذات الدرجة من النمو . غارقة بالديون الثقيلة بعد القسم الصغير من الاموال التي اسفرت اليها . متأخرة في دفع الضرائب وهناك امر آخر لا يوجد في المستعمرات الحديثة ، وهو ان الكثيرون من الشبان اليائسين كانوا مهاجرين الى البلاد ان هذه المستعمرات قد انشئت بفضل البارون ادمون دي روشيلد وكرمه ، فقد ساعدها وادى بها الى الرفاهة التي هي فيها اليوم .

وقد استصغر السرج . ه . سمبسون كثيراً العمل الذي اجري لمصلحة الفلاح في السنوات العشر الاخيرة ؛ لان ما اجري كان اكثر مما اعترف به . وكذلك ايضاً صديقي المحترم جداً نائب كارناروون فله لم يكن كرمياً بدرجة كافية في كلاه . بهذا الشأن ، ذلك ان اول ما يطلب للفلاح هو الغاء الاعشار واستبدالها بطريقة عقارية اكثر ملائمة ، ثانياً ، يطالب مصرف زراعي . وهذان الامران معلقان بدرجة كبرى في تنظيم ملكية الاراضي المعقدة جداً . فان قسماً كبيراً من العقارات ملك مشترك ، يجري توزيعه كل عام او عامين مما يجعل اتباع منهج قويم لفرض الضرائب العقارية واجراً . معاملات الرهنه من اصعب الامور فان اول واجب ضروري هو تنظيم مسألة الاراضي على قاعدة المساحة (القياس) . وقد ابتدئ في ذلك منذ بدء عهد هذه الحكومة ، فقد انفقت مئات الوف الليرات على مسح البلاد عامة ، مما لم يجز في عهد الأتراك ؛ ولأنعام هذا العمل يقتضي زمن ، ولكنه تقدم كثيراً ، ومتى انتهت قريباً يصبح

قاعدة لجميع الاصلاحات الكبيرة اللازمة في شؤون الزراعة

وقد ساعدت دائرة الزراعة التابعة للحكومة فلسطين الفلاحين كثيراً وانتشر التعاليم كثيراً . فقد افتتحت خلال سنتين مدارس جديدة في ١٢٥ قرية عربية . والتهافت على التعليم من قبل السكان كغيرهم . وطلبت من القرى اقامة العمارات لاجل مدارسهم لانهم يستطيعون ذلك بمقتضى قليلة بالعمل فيه بانفسهم . ودرست الحكومة المعلمين في هذه المدارس ودفعت رواتبهم . وارتدت ان اعمل اكثر من هذا ، حيث رغبت في انشاء مدارس في جميع القرى بمقتضى خطة سنوية معينة ، الان المصاعب المالية حالت دون ذلك . وللهب ذاته اوقف ايضاً مشروع الري وتحسين الاراضي فالمصاعب التي لاقيناها في السنتين الاوليين من ادارتي ، كانت سياسية اما في السنتين التاليتين فكانت لدي مشاكل مالية ، حيث لم تكن تنوازي الميزانية ؛ فكان من الضروري الاقتصاد في النفقات كثيراً ، وقد ساعدنا المخط في تسوية الميزانية ، واقصدنا ايضاً مبلغاً فائضاً يذكر لاجل المستقبل وليس ذلك فقط ، بل انه ضريبة الاعشار التي كانت في زمن الأتراك اثنا عشر ونصف في المئة من محصول الفلاح في اليد قد خففت ٢٠ في المائة دفعة واحدة عام ١٩٢٥ ، وهذا الكبر تسهيل اعطي للفلاحين في اي زمن كان ، لانه في عهد الأتراك كانت الضرائب تزداد عليهم دون ان تقل اما نحن فقد خفضناها ٢٠ في المائة دفعة واحدة .

وبما نؤسف له ان السرج . ه . سمبسون تغاضى عن هذا التسهيل الكبير الذي اجري للفلاحين ولم يذكره . وما عدا ذلك فقد انفقت مبالغ كبيرة على الاشغال العمومية التي اشتغل فيها تقريباً عرب فقط ؛ وان كانت الارادات لهذه الغاية كانت من السكان اليهود بدرجة كبرى ، ولو لم يأت اليهود الى البلاد لكنت ايراداتها قليلة ، اي تقبل الثلث مما هي اليوم على الاقل ويظن البعض بان هذا العجز قد يكون اكثر من ذلك ، فاذا حذف هذا الثلث من الارادات اليوم . وفي المستقبل ؛ لكنت ذلك عائقاً كبيراً للرقى ، وضيق نطاق العمل . للسكان العرب . وفضلاً عن ذلك فقد استفاد العرب من الغاء التجند

الاجباري فازداد عددهم الثلث خلال عشر سنوات؛ وكانت البلاد خلال هذه الثماني السنوات راتعة في بحبوحة السلام؛ حيث لم تحدث اضطرابات عنصرية منذ سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٩ مع ان المسألة الاساسية كانت موجودة طيلة تلك المدة دون شك.

ان تقرير سمبسون هام. وقد ابدت الملاحظات على كثير من عباراته، ولكنه يقدر ما يستحق تقديره. فاذا انتقدنا الكتاب الابيض فهو لانه غير حافظ للتوازن الحقيقي في بسط القضية فقد امتدح السرج سمبسون. النشاط اليهودي العظيم الذي كلف عشرات ملايين الليرات انفقت في الاستعمار والصناعة والتعاون والتعليم والاحات الزراعية والصحة؛ اما الكتاب الابيض فلم يذكر شيئاً من هذا القبيل عدا كلمات قليلة وردت كلها حسكة في الحلق فقد وردت في تقرير السرج. سمبسون فقره كنهه :-

(انه مما لا يحتمل الشك ان الرقية النظامية لازاعة خلال سنين معينة؛ من شأنها تغيير شكل الزراعة في فلسطين وتفسح المجال لعدد كبير بشير من السكان، فمن ذا عساه يخطر بباله ان تقرير سمبسون يحتوي على مثل هذه الفقرة لدى مطالعته الكتاب الابيض؟. ثم عاد السرج سمبسون فقال :-

« لاشك في ثون الرقي الذي نشأ عن الهجرة اليهودية في التسع السنوات الماضية قد فسح المجال بصورة اضافية لايحاء الشغل للعمال العرب، فلما لم تكرر هذه الاقوال في الكتاب الابيض؟ شرعت في مطالعة الكتاب الابيض دون ان يكون لدي اي رأي سابق في امره. على اني استنتجت بعد المطالعة فيه ومضاهاته بتقرير السرج سمبسون بانه عهد الى شخص معين وضع الكتاب الابيض؛ ونقل الفقرات الخاصة التي يمكن اقامتها حجة ضد الاستعمار اليهودي من تقرير سمبسون. وقد قال ممثلو الحكومة انهم يريدون تنفيذ صك الانتداب؛ وانهم يدعون الشعب اليهودي الى الاستمرار في عمله في إسكان الشعب على الارض؛ في حين ان الكتاب

الايض يشترط لذلك شرطين اولاً - ان لا تكون للشعب اليهودي ارض اكثر مما لديه الآن وثانياً ان لا يكون لديه من الناس اكثر مما لديه الآن. والاهم هو توزيع الكتاب الابيض نقابة العمال اليهود لانها تعتقد بانها نظام اشتراكي جديد تكون قاعدته مستعمرات مشتركة ومبدأه العمل الذاتي.

اني لست اشتراكياً؛ ولكني لم اكن لاحكم بأدانة هذه الافكار. ومن المدهش ان من يطعن في مبادئ كنهه هي حكومة اشتراكية دون غيرها.

(الكولونيل هوارد بوري - ليس هذا بما يثبت ما ورد في تقرير السرج سمبسون بشأن تشغيل العمال اليهود في المستعمرات اليهودية؟)

لم يكن الانتقاد موجهاً لتشغيل العمال اليهود فقط بل نحو المستعمرات المشتركة القائمة على العمل الذاتي، واني استطيع ادراك نقطة الخلاف في مسألة تشغيل العمال اليهود في اراضي اليهود؛ للنقابة جواباً ذو قيمة عظمى على هذا الانتقاد على ان هذه الفقرة قد وردت في الكتاب الابيض كما يلي:- اتخذت النقابة سياسة يرتبط بها انشاء نظام اشتراكي جديد في فلسطين تكون دعائمه مستعمرات مشتركة ومبدأ « العمل الذاتي ». اعني انه يجب على كل من الناس ان يأكل من لد يمينه والامتناع عن تشغيل عمال اجراء. ثم استأنف الكتاب الابيض قائلاً :-

« تطلب النقابة من جميع اصحاب الاعمال اليهود تشغيل عمال يهود فقط؛ حيث العمل الذاتي غير مستطاع، فلما ذا يجب معارضة المبدأ الاول؟. يلوح لي بان هذا المبدأ مما يبعث على الارتياح الشديد؛ والشعب اليهودي لا يريد وهو صادق في قوله، ان زراعة الوطن القومي اليهودي تقام على سلسلة من الاملاك الواسعة ذات خطة رأسمالية تشغل عمالاً اجراء ليس لهم امل في تحسين حالتهم في المستقبل لانهم يظنون اجراء الى الابد. ولهذا فهم يعرضون على ذلك بحكم الطبع (اضطرازا) ويحاولون في هذه الحالة انشاء نظام اشتراكي جديد

ولهذا يعتقدون الكثيرون بان المهاجرين اليهود بلشفيون ثوريون فهم ليسوا بشيوعيين، وهذه التهمة بالنسبة لهم لا صحة لها بتاتا. والشبيوعيون المعدودون الموجودون بينهم؛ يعادلون تقريباً ذات النسبة العددية للشبيوعيين هنا ازا طبقة العمال البريطانيين.

انه لو وضعت تعاليم الكتاب الابيض موضع التنفيذ، لنشأ عن ذلك نتيجتان فالنتيجة الاولى ضعف حزم للحركة الصهيونية برمتها بصورة مزعومة فان رقي المشاريع؛ ووضع المال ووروده معلقة بالخاس وبخس الآمال والامر الذي يجب النظر اليه باعجاب هو ان تبرعات المتبرعين تجمع عامافعما في جميع انحاء العالم؛ دون اي تعهد باعودة الاوال وقدرها ٧٠٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية وذلك ليس فقط من الاعيان كما قال صديقي المحترم جداً، بل ومن الاقراء ايضا الذين يتبرعون من اموالهم القليلة، وهذه اعز التبرعات على الاطلاق. وهذا كله يجب اضافته لحساب ذلك الخاس الشديد الذي وصفته، والكتاب الابيض يطفي جذوة هذا الخاس كانه سيل من المياه الباردة. اما النتيجة الثانية فهي ايقاف الهجرة اليهودية. انني وان اكن مرتاحاً الى ان وكيل المستعمرات قد رفض الآن هذا التفسير على انه اي تفسير يمكن ان يعطى للكلمات التالية :-

« يجب اعتبار هذا قاعدة اولية بحيث ان هجرة العمال يجب ان تكون معلنة بتعيين عدد العاطلين الاجمالي في فلسطين، يعني من اليهود والعرب؟. اي انه اذا وجد عرب عاطلون فلا يجوز ان تكون هجرة يهودية ..

« الدكتور شليس: بيدي اشارة عدم الموافقة » اذا لم يكن الامر كذلك، فلما لم يذكر ذلك في الكتاب الايض؟. لماذا يدع الكتاب الايض تمامه في نفس كل من يطالعه تأثيراً بانه مادام يوجد عاطلون من

العرب، فلا بد من تحديد الهجرة الى اقصى درجة؟... ان هذا حالة لا تطاق، واني مرتاح الى ان هذا التفسير قد انفي. لانه من المستحيل ان يقال بانه يوجد في تل ابيب ٤٠,٠٠٠ يهودي بصناعاتهم، وانه لو لم يكن هؤلاء هلك لوجدت اعمال لاجل ٤٠,٠٠٠ عربي. ان حلا كهذا غريب، ولهذا فاني مرتاح جداً الى انه اوضح بانه ليس في النية توقيف الهجرة اليهودية وانه قد اعطي بالفعل ١٥٠٠ جواز على اني اريد ان انفي ملاحة هذه المناسبة وهي ان وكيل وزير المستعمرات قد قال - والظاهر ان ذلك قد ورد في الكتاب الايض - ان ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ مهاجر يهودي قد دخلوا البلاد كسياح ثم قوا فيها وهو يعتقد بان هذه كانت مهاجرة اضافية بدون تصديق وان هذا من شأنه نقض المبدأ الثالث بوجوب تحديد الهجرة قدر استطاعة البلاد احتماله من الوجهة الاقتصادية على انه قد نسي بانه ورد في تقرير السرج سمبسون بان عدد هؤلاء الناس الذين قدموا كسياح ثم سيج لهم بالبقاء قد خصم من عدد الذين يهاجرون في المستقبل، يعني ان الهجرة لم تتجاوز بذلك قدر احتمال البلاد اقتصادياً في قبول مهاجرين جدد. اما مسألة المستقبل، وهي ام المسائل في آخر الامر، فقد صرحت الحكومة بوضوح وجلاء، ان من اول واجباتها المحافظة على النظام وقد اتخذت ذريعتان ظهر خطئها فيما بعد، احدهما قد ذكرها صديقي الزميل المحترم جداً نائب سباركبروك وهي ان الشرطة البريطانية التي كانت قوة ممتازة قد حلت دون ان ترسل اية قوة اخرى مكانها. وقد ذكر صديقي المحترم جداً انه استشارني واستشار خافي اللورد ابومر في هذا الامر، ويلوح لي بانه قد نسي بصيحي التي ناهى بالانص التالي :-

« انه اذا كانت اقتراحات التنظيم

الجديد تتضمن النفا الشرطة البريطانية في فلسطين، يجب ان نحل محلها فرقان من الجنود المشاة، ولو وجدت فرقان من الجنود المشاة في البلاد، لكانتا كافيتان دون شك لقمع الاضطرابات الاخيرة منذ ابتدائها. فان في وسع قوة صغيرة قمع اية فتنة في اولها، فاذا تركت وشأنها فلا بد من ان يتم نفاها وتصبح كبيرة. ولهذا فاني بري من هذه الوجهة، ولا بد من ان وكيل الوزير يجدي مكتب وزارة المستعمرات البيان الذي يشهد بذلك اما الذريعة الثانية الغير الناجحة، فتتعلق بحماية المستعمرات اليهودية فقد كنت قد وضعت خطة التي بمقتضاها سلمت الى كل من هذه المستعمرات، والكثيرة منها منفرد تماماً، صناديق مخبوءة من السلاح تحتوي عدداً من البنادق، الخرطوش، التي يجوز لرئيس المستعمرة القانوني فتحها وقت الخطر الشديد ولم يحدث مرة طيلة السنين الكثيرة ان اسي استعمال ذلك مادامت هذه الخطة نافذة المفعول. ومع ذلك فقد سمحت صناديق السلاح هذه من جميع المستعمرات تقريباً بقيت بدون حماية عند حدوث الاضطرابات، وليس في الوسع تأمين حماية كافية بواسطة الطيارات او السيارات المدرعة، حتى بواسطة الشرطة فن الضروري توفير الوسائل للمستعمرات لتتولى حماية نفسها بنفسها، وقد اعيدت هذه الصناديق الآن على ما فهمت ومن سؤ الامور في كل هذه الحالة الحاضرة، هو ان جميع التمييزات قد حدثت بعد الجزرة وهذا من شأنه تنشيط فكرة ان الاضطرابات هي الطريقة الملائمة للحصول على التسهيلات في فلسطين وفي سائر البلدان. وقد كانت لاضطرابات اغسطس العام الماضي صورة فظيعة. فانه توجد تحت يدي رسالة من سيدة انكليزية زارت

أخبار مختارة

(ستورس في القدس)

قدم القديس يوم الجمعة الماضي السر رونالد ستورس حاكم القدس السابق وعقيلته لثمضية ايام الاعياد وقد نزل في فندق الملك داود .

(بين حيفا وبيروت)

نشرنا في عدد مضى نبأ قرار الحكومة السورية بمد خط حديدي بين بيروت ورأس الناقورة وهي نقطة الحدود بين فلسطين وسوريا . وقد اتصل بنا ان المفوضية العليا في سوريا اوفدت مؤخراً مندوباً من قبلها لمفاوضة حكومة فلسطين بشأن مد خط حديدي بين حيفا ورأس الناقورة وبذلك توصل حيفا ببيروت بالسكة الحديدية تسهيلاً للمواصلات (الامطار هذا العام)

بلغت كمية الامطار التي هطلت ابتداءً من اول فصل الشتاء الحالي ٢١٤٠٢٠ ملمتراً .

(ميزانية بلدية حيفا)

عرضت بلدية حيفا ميزانيتها للسنة القادمة على حاكم المنطقة الشمالية لتصديقها . وقد خصص فيها مبلغ ١١٧٢٠ ليرة للاشغال العمومية في منطقة المدينة منها ٩٠٠٠ ليرة لتعبيد واصلاح الشوارع ، والباقي لحفر المجاري .

(في خط بغداد - حيفا)

بدأ العمال يعملون في خط حيفا - بغداد وقد قسموا الى فرق احداها في حيفا؛ والثانية في الازرق؛ والثالثة في الرطبة والخامسة في هيت . والمظنون ان يفرغ المهندسون من مساحة الطريق في اواخر ما بالقادم وتقول الصحف السورية ان الحكومة السورية قد وضعت مشروع مد خط حديدي آخر الى بغداد يبتدي من طربلس ماراً بحمص فدير الزور ثم يسير محاذياً الفرات حتى الرمادي الى بغداد وتبلغ نفقات هذا الخط مليارات الفرنكات

(ثمرة جهودنا)

اصدرت جريدة « ديار » ملحقاً لعددتها يوم الثلاثاء الماضي خسته في الصناعة الفلسطينية ليطلع الجمهور ماهي المصنوعات التي تصنع في فلسطين فيقبل عليها . وهي مائة نذكرها للرفيفة بالثنا والشكر .

دوائر الحكومة . والبوليس ، والسكك الحديدية ، والبلديات وكثير من القرى العربية ، وتوسع نطاق هذا يمكن معالجة الجروح . فانه متى وجد جرح في جسم الانسان . فهو لا يعالج الا بخياطة جراح فقط ، وقد تكون الخياطة ضرورية ، ولكن الجرح لا يشفي اذا لم تلتئم ولم تتماص البشرة البشرية . وهذا ضروري في فلسطين . فانفذ الحكومة يهدوء وحزم جميع الازمات التي يفرضها صك الانتداب . فاني حين وجودي في فلسطين لقيت رجلاً واحداً فقط قال بأنه يجب على انكسار الخروج من فلسطين ، وهو اللورد بيفر بروك ، حينما ذهب لزيارة تلك البلاد فلنستدر الحكومة في ما يراه الجميع مهمة عظيمة . فان هذا المجلس النيابي الكائن على صفاء التيمس منذ ٦٠ سنة قدر رأياً واجباته بخلاف وتغير المرة بعد المرة مع مرور القرون . وقد تطورت الامبراطورية ومناطقها وماهيتها وواجباتها ، حيث انفصل القسم الاكبر من مستعمرات اميركا ، واحتلت مستعمرات جديدة ، فتمت واصبحت متحدة (دو مينيوم) . وهي الآن الشركاء السياسيون لنا ، وقد خرجت شؤونها عن اختصاص هذا المجلس . وها هي الهند سائرة في هذا السبيل . على ان الوظائف القديمة لا تكاد تنهي ، حتى تبدو مهمات جديدة . ومثل هذا الواجب يوجد ايضاً ازا فلسطين . ان هذا المجلس النيابي بالرغم من كونه عمراً ، فانه لم يبلغ الشيخوخة ، وهو لن يلقي واجبه جانباً عن اعياء . ان فلسطين ماهي الا بلاد صغيرة ولكنها عظيمة سامية في تاريخ العالم ليس ما يفوقها عظمتها وسموها . ان الاعضاء بالبلاد المقدسة يعتبر شرقاً وغرباً حتى للتاج البريطاني والامبراطورية البريطانية .

اليها تصريح بافور ، وهما الوطن القومي اليهودي ، وصيانة حقوق العرب ، لا تناقض احدهما الاخرى وطبقاً لما قاله وكيل الوزير في لجنة الانتداب في شهر يونيو (حزيران) وطبقاً لما صدقته لجنة الانتداب . ويجب اتباع سياسة فعالة في سبيل ترقية العرب ، واني مسرور لسماح كون الحكومة لا توجع اقتراحات ممسوسون بهذا الشأن ولا تغييرها . ومن اللازم تنشيط حماية كل مناجر ارض لكيلا يطرد منها . فقد كانت احد القوانين الاولى التي اصدرتها لدى قدومي الى فلسطين في شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٢٠ لحماية المستأجرين من الطرد . وانه كان مشتركوا الارض اليهود ام غيرهم . وها هو تقرير ممسوسون يذكر الامر ويشير الى كنيته تنفيذه ، فان من الصعب جداً سن قانون لا يمكن التماس منه . ولكني آمل بان الحكومة نجتهد في التغلب على المصاعب وانشاء قانون يصح تنفيذه . هذا واني ارجو الحكومة ان لا تفسح مجالاً للفكرة السائرة بان كل حق لليهود يجب ان يكون خسارة للعرب في اي تصريح من تصريحاتها المقبلة او في الكتب البيضاء . نعم انه قد يكون الامر كذلك في ظروف معينة ، الا ان الكتاب الابيض يقول ان الامر كذلك بوجه الاطلاق ، وهذا اكبر عيب في الكتاب الابيض . وكذلك ايضاً لا يظن الصهيونيون ان كل حق للعرب لابد ان يكون خسارة لليهود . فان الامر ليس كذلك لانه بقدر ما يربح العرب ، ويزدادون صحة ونهضة ، يكون ذلك احسن لسمعة الوطن القومي اليهودي .

ان على الحكومة اتخاذ سياسة فقط التوازن ، دون ان تتذرع بالتذبذب ، فان هذا امر آخر تماماً . فانه يوجد تعاون بين العرب واليهود في دوائر مختلفة ، منها

ان الصعوبة التي ستوجد في فلسطين في المستقبل القريب ؛ هي مسألة الدفاع ثانية . وقد اقترح السرج . هـ . ممسوسون زيادة النفقات بطرق مختلفة وتخفيض الابرادات ايضاً فقد قال مالي فرنسوي ان « خير المبادي للسياسة المالية هو : خذ الاكثر من الخزينة والاقل من دافع الضرائب » وهو ما يبديه اعضا مجلس النواب لكل حكومة تتولى زمام الامور . وهذا غير ممكن . فاني اخشى بان تعرض الحكومة صعوبات كبيرة في الحالة الحاضرة لدى شروعي في وضع ميزانية فلسطين وتسويتها . ولست اظن بانه على دافع الضرائب البريطاني تغطية هذا العجز ، وقد اسفست لدى سماعي من وكيل الوزير بان اقساط قرض الترقية المقبل تعين بمقتضى اقتراح جديد في المجلس النيابي ؛ فان دافع الضرائب البريطاني لم يدفع بارة الفرد حتى الآن للترقية فلسطين فقط كانت ثمت نفقات على جيش المحافظة ، وليس على مسائل اخرى . ومن المهم ان تراعى هذه القاعدة في المستقبل ايضاً . وخير لي ان ارى الحكومة البريطانية تحمل عبء نفقات اكثر من ذلك للدفاع عن البلاد بما هو اقرب الى ابواب النفقات الامبراطورية منه الى دفع اقساط القرض المذكور . فاذا كان من الضروري ايجاد المال ، فلماذا لا يؤخذ من صندوق ترقية المستعمرات ، الذي سبق تخصيص مليون ليرة انكليزية في السنة ، حيث يمكن الحصول على قسم منها لشراء الاراضي دون ان يزيدوا مجلس النواب اقتراعات مالية اخرى ؟ . واسمحولي بان انول ان فلسطين قد اعادت للخزينة البريطانية مليون ليرة انكليزية عن السكك الحديدية والاموال الاخرى التي بقيت بعد الحرب وهو مبلغ جاء دون ان تنقصه . وهذا امر يلزم تسجيله لفلسطين واني اتكلم في الختام في العلاقات بين اليهود والعرب في المستقبل اتي واتي بان الفاتين الذين يرمي

احد المستشفيات وشاهدت النساء والاطفال مشوهين بشكل فظيع وقد فقد الكثيرون منهم عقولهم من رهبة الحوادث التي مرت عليهم وهذه الرسالة مؤثرة مفعجة الى درجة لست استطيع معها تلاوتها امام المجلس ؛ كما اني لست اريد ازعاج النفوس بتلاوتها . والمسألة في الواقع هي ان الاضطرابات كانت وحشية جداً ، واني مرغم على القول بانها ملطخة سمعة العرب فاذا تكررت اضطرابات كهذه دون ان يمنع حدوثها الزعماء . في وسعهم منعها لو ارادوا . على ما اعتقد فلا بد ان يرى العالم العرب بانهم في درجة واطئة من المدنية اوطاً بما كان يجب ان يكونوا فيها بحسب اخلاقهم الطبيعية .

اعد السرجون تشانسلور قبل اضطرابات اغسطس العام الماضي اقتراحات بتأليف مجلس تشريعي فلم يكن من الضروري على ما اظن ان تلك الاضطرابات تمنع الحكومة دون تنفيذ الاقتراحات فانكم لا تستطيعون حكم تلك البلاد طويلاً بدون ان تكون هيئة تمثيلية من قبل الاهلين تكون صلة بين الحكومة وبين السكان . فاني حينما كنت هناك فزت في تأليف مجلس استشاري . وقد قال وكيل الوزير انه يوجد الكثيرون من المعتدلين في فلسطين . وقد كان المجلس من اعضا معينين ولكنه مثل جميع الطوائف الاخرى تمثيلاً حقيقياً ؛ وكان زعيم اللجنة التنفيذية العربية اليوم احد اعضائه ، وكنت رئيساً لهذا المجلس خلال سنتين ؛ وقد عرض عليه كل قانون وتقرر بشأن كل قانون فيه ؛ دون ان تكون حاجة الى الاقتراح طيلة تلك السنتين . حيث كانت القرارات تقرر بالاجماع . حتي انه اذا احتاج تعديل امراً ؛ او رفضه او تغييره ؛ وما ظل على ما هو عليه ، ان المجلس بان يتشغل باتفاق تام . ومن المعلوم ان ذلك مستحيل متى وجدت فئة متصلة في رأيها دون اقل تساهل على ان الامر لا يجب ان يكون كذلك ؛ وقد احسنت الحكومة في اجتهادها بانشاء مجلس تشريعي ينتخب في الاصل طبقاً للقواعد التي عرضتها عام ١٩٢٢ والتي رفضها العرب حيثئذ